



المهدي

المَهْدِي

تأليف
الدكتور

محمد أحمد إسماعيل المُقَدِّم
عفا الله عنه

الدار العالمية
الإسكندرية

عن حفص بن غياث قال: قلت لسفيان الثوري: «يا أبا عبد الله، إن الناس قد أكثروا في المهديِّ؛ فما تقول فيه؟»، قال: «إِنْ مَرَّ عَلَى بَابِكَ، فَلَا تَكُنْ مِنْهُ فِي شَيْءٍ، حَتَّى يَجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ».

[حلية الأولياء: ٣١/٧].



مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّامِنَةِ

الحمد لله أحمدته على سُبوغ نعمته، وأشكره على توفيقه وهدايته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له في ربوبيته، ولا نديد له في ألوهيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى جميع بريته، بشيراً بجنّته، ونذيراً بنقمته، صلى الله - تعالى - وسلّم عليه وعلى آله وقرابته، الذين اختصهم الله بتطهيره وكرامته، وأصحابه الذين فضلهم على سائر أمته.

أَمَّا بَعْدُ:-

فما أشد حاجتنا إلى دراسة «فقه التاريخ» بعين البصيرة لا بعين التقليد؛ فالتاريخ فيه عبرة لأولي الألباب؛ إذ يكشف لنا كيف تعمل سنن الله - تعالى -، ومصير الذين يحترمون هذه السنن، ومصير الذين يخدعون أنفسهم بالقفز فوق هذه السنن التي لا تحابي أحداً، حتى لو كان من الصالحين أصحاب النوايا الحسنة، والعاطفة الجياشة.

* وقضية «ادّعاء المهدية» كانت مجالاً رحباً لبعض الصالحين ممن يريدون الخير، وتمكين الدين، «وكم مرید للخير لا يبلغه»؛ فقد التبت عليهم الأمور، وانساقوا وراء العواطف التي أَعَمَّتْهُمْ عن المعايير العلمية الدقيقة التي لا يرهاها حق رعايتها إلا الراسخون في العلم، قال الحسن البصري - رحمه الله -: «إن هذه الفتنة إذا أقبلت عرفها كل عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل» (١)؛

وعلى الطرف الآخر، كانت دعوى المهدية مجالاً رحباً صال فيه وجال طُلاب

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/١٢٠-١٢١).

الدنيا، وأصحاب الهوى، وعشاق الرياسة، الذين يصدق فيهم وفي أتباعهم قول شوقي:

سُخِّرَ النَّاسُ - وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا - لِغَوِيٍّ أَوْ قَوِيٍّ أَوْ مَبِينٍ^(١)
والجماعات مطايا المُرْتَقِي للمعالي وجسور العابرين
تمتاز هذه الطبعة من «المهدي» ببيان وصفي وتحليلي لأحوال بعض مدعي المهديّة،
واستنباط العبر حتى لا تتكرر أخطاء الماضي، وكى لا تُلدَغ من نفس الحجر فوق ما
لُدِغنا، وكذا تمتاز بدراسة نقدية لظاهرة: «عدوان مدعي المهديّة على مصادر التلقي»،
وغيرها من الموضوعات المتفرقة التي لا تخلو - ولله الحمد - من فائدة.

اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا، أو أن نُفْتَنَ، اللهم ارزقنا هديًا قاصدًا،
وجنبنا منكرات الأخلاق والأهواء والأدواء، إن ربي لسميع الدعاء، ولله الحمد والمنة،
على نعمة الإسلام والسنة، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

الإسكندرية في .

الاثنين ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤هـ

الموافق ٦ يناير ٢٠٠٤م

(١) المبين: ذو البيان والفصاحة، الذي يخلب ألباب الناس بزخرف القول.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ (المهدي حقيقة لا خرافة)

إن الحمد لله، والاستعانة به، والرغبة إليه، لا يُهزم جُنْدُهُ، ولا يُخْلَفُ وَعْدُهُ، ولا ينفع ذا الجُدِّ منه الجُدُّ، سبحانه وبحمده.

وصلاة الله وسلامه وبركاته على عبده ورسوله؛ محمدٍ الذي يَبِّئُ للناس غاية البيان، وحذَّره من سبيل الشيطان، أرسله - تَعَالَى - بالهدى ودين الحق، بين يدي الساعة، بشيرًا ونذيرًا، وعَلَّمَهُ من علم الغيب ما أثبت به بُتُوَّتُهُ، وقرَّرَ به رسالته، فقامت له بذلك الحجَّة، وظهرت به للناس المحجَّة؛ فمن سلكها اهتدى، ومن تنكبها ضلَّ وغوى، والمهتدي لا يضره من ضلَّ، والضالُّ لا ينفعه من اهتدى، وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان.

ويعد: فما أحسن ما قال الأصفهاني: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومٍ إلا قال في غده: «لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل»، وهذا من أعظم العِبَر، وهذا دليل على استيلاء النقص على البشر).

وهذه هي الطبعة الثانية لكتاب «المُهْدِي حَقِيقَةُ لَا خُرَافَةَ»، مهذبة ومنقحة عما كانت عليه الطبعة الأولى، التي صدرت على عَجَلٍ عقب أحداث الحرم المكي الشريف. ومنذ ذلك الحين تفجرت قضية «المهدية في الإسلام»، وصارت حديث الخَاصَّة والعامة: أما الخاصة، فقد خرج كثير منهم عن الاعتدال في هذه المسألة؛ فبالغ طائفة في الإنكار، حتى رَدُّوا جملة من الأحاديث الصحيحة، وقابلهم آخرون؛ فبالغوا في الإثبات، حتى قبلوا الموضوعات، والحكايات المكدوبة؛ وأما العامة، فصاروا في حيرة

وتذبذب، ما بين مُصَدِّقٍ ومُكَذِّبٍ، ولا يكاد الخلاف ينقضي عبر صفحات الجرائد والكتب التي صُنِّفَتْ، وتحقق بها صِدْقُ قولِ القائل: «لو سكت من لا يعلم قَلَّ الخلاف». وكما أن من مقتضيات الشهادة بأن محمداً - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - رسولُ الله - طاعته فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يُعْبَدَ الله إلا بما شرع، كذلك من مقتضياتها الأولية تصديقه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بكل ما أخبر. وقد أخبر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن رجال من الماضين بقصص كثيرة: - مثل حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار؛ فتوسلوا إلى الله - تَعَالَى - بصالح أعمالهم، ففرج عنهم.

- وحديث الأبرص، والأقرع، والأعمى.
- وحديث الرجل الذي اشترى من رجل عقاراً، فوجد في العقار جرة فيها ذهب.
- وحديث الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفساً، ثم سأل: هل له من توبة؟
- وحديث الرجل الذي ركب البقرة، فكلّمته البقرة، والرجل الذي كلّمه الذئب.
وهذه الأحاديث كلها في الصحيحين.
- وحديث الرجل الذي استسلف من رجل ألف دينار، وهو في صحيح البخاري، ومسند الإمام أحمد.

وكذا أخبر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بأمور كثيرة تقع في المستقبل.
وباب الإخبار بالمستقبل باب عظيم من أعلام نُبُوَّةِ الأنبياء - عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام -، وإذا أخبر الرسول بشيء من الأخبار فلا مجال للشك في وقوعها كما أخبر؛ قال - تَعَالَى -: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]... الآية. ورسول الله محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الذي لا ينطق عن الهوى، ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، كان له

من أخبار المستقبل الحظُّ الوافر الذي أُيِّدَ الله به رسالته^(١).

عن عمرو بن أنخطب الأنصاري رضي الله عنه قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْفَجْرِ، وَصَعِدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَخَطَبَنَا، حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهُرُ، فَنَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرِ، فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ نَزَلَ، فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرِ، حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ، وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: «فَاعْلَمْنَا أَحْفَظْنَا»^(٢)، وعن حذيفة رضي الله عنه قال: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقَامًا، فَمَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ مِنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَهُ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيَهُ، فَأَرَاهُ؛ فَأَذْكُرُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ»^(٣). وعن عمر رضي الله عنه قال: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ»^(٤).

ومن هنا روى الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إخباره بكثير من الأشياء الغيبية التي أظهره الله عليها تأييدًا لنبوته؛ فقد أخبر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بخروج الدجال، وذكر صفته على التفصيل، وأخبر أن عيسى عليه السلام - ينزل من السماء، ويقتل الدجال، في أحاديث بلغت حد التواتر.

(١) انظرها مفصلة في «الصحيح المسند من دلائل النبوة»، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، ص (٣٠٩-٤٢٤)، و«أخبار الرسول ﷺ» للشيخ محمد ولي الله الدُّوَي.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٩٢) في الفتن، باب إخبار النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيما يكون إلى قِيَامِ السَّاعَةِ.

(٣) رواه البخاري (٦٦٠٤)، (٤٩٤/١١)، «فتح» في القدر، باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾؛ ومسلم (٢٨٩١) في «الفتن»، باب إخبار النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيما يكون إلى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ وأبو داود (٤٢٤٠) في «الفتن»، باب ذكر الفتن ودلائلها.

(٤) رواه البخاري (٢٨٦/٦) في بدء الخلق، باب ما جاء في قوله - تَعَالَى -: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ﴾، تعليقًا مجزومًا به، ووصله الطبراني، وأبو نُعَيْم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتِيلَ فِتْنَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعَاؤُهُمَا وَاحِدَةٌ»^(١).
وعنه رضي الله عنه: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ كَذَّابُونَ دَجَّالُونَ، قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ»^(٢).

وعن أسماء بنت أبي بكر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أنها قالت للحجاج بن يوسف: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «إِنَّ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابًا وَمُبِيرًا»، فَأَمَّا الْكَذَّابُ فَقَدْ رَأَيْتُهُ، وَأَمَّا الْمُبِيرُ فَلَا إِخَالُكَ إِلَّا إِيَّاهُ»^(٣).

هذا في جانب الإخبار عن الأشرار، أما الإخبار عن الأخيار:

فقد قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّ اللَّهَ يَنْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(٤). وعن يُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ «أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَقَدُوا إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ، فَقَالَ عُمَرُ: «هَلْ هَلُّهُنَا أَحَدٌ مِنَ الْقَرْنَيْنِ؟» فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَدْ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ، لَا يَدْعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمِّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَادْعَا اللَّهَ، فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّيَارِ أَوْ الدَّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ

(١) رواه البخاري (٦١٦/٦) (٣٦٠٩-٣٦٠٨)، (٣٠٣/١٢) (٦٩٣٥)، (٨١/١٣) (٧١٢١)، ومسلم (٤/٢٢١٤) (٢٨٨٨)، وغيرهما.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه»، (٣٦٠٩)، (٧١٢١)، واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، (٤/٢٢٤٠)؛ وأبو داود في «سننه»، (٤٣٣٣)، (٤٣٣٤)؛ والترمذي في «سننه»، (٢٢١٨)، وقال: «حسن صحيح»، والإمام أحمد في «المسند»، (٢٣٧/٢).

واعلم أنه ليس المراد بالبعث في هذا الحديث الإرسال المقارن للنبوة، بل هو كقوله - تَعَالَى -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾... الآية. [مریم: ٨٣].

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٤٥) في «فضائل الصحابة»، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرا.

(٤) رواه أبو داود (٤٢٩١) في الملاحم، باب ما يُذَكَّرُ فِي قَرْنِ الْمُتَةِ؛ والحاكم في «المستدرک»، (٥٢٢/٤)، وسكت عليه هو والذهبي، وقَوَاهُ ابن حجر، وقال السيوطي: «اتفق الحفاظ على أنه حديث صحيح»، وصححه الزين العراقي، والسخاوي، والمنائوي، وغيرهم.

فَلَيْسَتْغْفِرْ لَكُمْ»، وفي رواية: «إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ، لَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرَّوهُ، فَلَيْسَتْغْفِرْ لَكُمْ»، وفي رواية: «كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِذَا أَتَى عَلَيْهِ أَمْدَادُ^(١) أَهْلِ الْيَمَنِ سَأَلَهُمْ: «أَفِيكُمْ أُوَيْسُ بْنُ غَامِرٍ؟» حَتَّى أَتَى عَلَى أُوَيْسٍ، فَقَالَ: «أَنْتَ أُوَيْسُ بْنُ غَامِرٍ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَكَانَ بِكَ بَرَصٌ، فَبَرَأْتَ مِنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «لَكَ وَالِدَةٌ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ غَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، وَكَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ»، فَاسْتَغْفِرْ لِي، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ»^(٢)... الحديث. فهنا ترى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قد أخبر عن رجل صالح يظهر بعد زمانه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وذكر اسمه، ونسبه، وبعض تفاصيل أحواله، وقد وقع كما أخبر الصادق المصدوق - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، لم يتخلف منه شيء، فما الغريب إذن في أن يخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بخروج رجل صالح من أمته، خليفة عادلٍ من أهل بيته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يملأ الأرض قسطًا وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجورًا؟!

أي شيء يُسَوِّغُ إنكار مثل هذا الخبر، وقد ثبت بالنقل الصحيح، ولم يعارضه عقل صريح؟ ولو توهم عقل قاصر معارضته، لقدّم النقل عليه ولا شك:

فَكَمِ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا سَلِيمًا وَأَقْنَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
إِنَّ الْمَهْدِيِّ الْمُبَشَّرَ بِهِ لَا يَدْعِي نُبُوَّةً، بَلْ هُوَ مِنْ أَتْبَاعِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وما هو إلا خليفة راشد مهدي، من جملة الخلفاء الذين قال فيهم رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ»... الحديث^(٣)

(١) الأمداد: جمع مدد؛ وهم الأعوان الذين كانوا يجيئون لتصريح الإسلام.

(٢) رواه مسلم في «صحيحه»، (٢٥٤٢)، في فضائل الصحابة، باب من فضائل «أويس القرني» رضي الله عنه.

(٣) انظر تخريجه ص (٢٦).

وهو عند أهل السنة والجماعة بشر من البشر، ليس بنبي ولا معصوم، وما هو إلا رجل من أهل بيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وحاكم عادل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يخرج في وقت تكون الأمة أحوج ما تكون إليه، فيُحيي السنة، ويُزيل الجور، ويبسط العدل؛ كيف إذن يورد بعض الناس إشكالاً على أحاديث المهدي، ويرعمون - جهلاً منهم وضلالاً - أنها تنافي عقيدة إسلامية راسخة؛ ألا وهي: ختم النبوة برسول الله محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - (١)؟!

فَيُشَبِّهُونَ عَلَى ضَعْفَةِ الْأَفْهَامِ، وَيُطْلِقُونَ الْكَلَامَ جِزَافًا بِغَيْرِ خِطَامٍ وَلَا زِمَامٍ! وإذا كان نبي الله عيسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - الذي هو أحد أولي العزم من الرسل، إذا نزل في آخر الزمان، إنما يحكم بالكتاب والسنة، ولا يأتي بكتاب جديد، ولا بشرع جديد، فغيره من الناس أولى، وأولى أن لا يأتي بكتاب جديد، ولا بشرع جديد، بعد أن أنزل - تَعَالَى - قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]... الآية.

ألا فليقت الله هؤلاء الذين يَهْرِفُونَ بما لا يعرفون، وليخلصوا النية لله في البحث عن الحق؛ فإن الحق متاح لمن أراد أن يظفر به، ولن يذهب عن الحق بعيداً من سعى بصدق نية في طلبه؛ قال - تَعَالَى -: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ولا بد أن يأتي اليوم الذي يتحقق فيه ما أخبر به الصادق المصدوق - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - تماماً كما أخبر؛ ليقول المؤمنون عندئذٍ: ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢]... الآية، ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ بَأْوْ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) انظر: «عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية»، للأستاذ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبع دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

(المهدي حقيقة لا خرافة)

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، شهادة أتخلص بها من عذاب يوم الدين، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (٨٩) [الشعراء: ٨٨-٨٩]، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ (٤٢) [الدخان: ٤١-٤٢]. ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (٢٧) ﴿يَتَوَلَّى لَيَتَى لِمَ اتَّخَذْتُ خَلِيلًا﴾ (٢٨) ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ (٢٩) [الفرقان: ٢٧-٢٩].

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذي بلغ البلاغ المبين، وبين للناس ما نزل إليهم، ولعلهم يتفكرون، وترك أمته على محجة بيضاء نقية، ليأبها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك مفتون، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وحزبه، الذين قضوا بالحق، وبه كانوا يعدلون.

أما بعد: فإلى الله - عَزَّ وَجَلَّ - وحده المشتكى من غربة الإسلام، واشتعال نار المَلَمَّاتِ، وعموم الفتن والبليات، وتواتر النوازل والآفات، في كل قطر من أقطار الأرض، وظهور البدع والمنكرات، وغلبة الشهوات والشبهات، واستحلال المحرمات.

لقد عاد الحليم في هذا الزمان حيران، يقلب وجهه في السماء باحثاً عن نجم يضيء له الطريق، ويُعيِّن له الهدف، ويُحدِّد له الاتجاه، وقد تلبَّد الجو بغيوم الأوهام، التي أمطرت وابلها على الأرض المجذبة، فأنبتت لفيقاً من الأقوام المتصارعة آراؤهم، المتدبرة قلوبهم، وقد جعل الله بأسهم بينهم.

لقد أرخى الليلُ سدولَه بأَنواعِ المصائبِ والفتن؛ ليميز الله الخبيث من الطيب، ونبغ في هذا الزمان أقوامَ أَعرضوا عن المحجة البيضاء، وزاغوا عنها فهلكوا مع الهالكين، وراحوا يخوضون مع الخائضين، «فمنذ مطلع هذا القرن، أو قبله، وُجدت فئة تدعو إلى ما يسمى بـ«التحرر الفكري»، وتتصدر ما يُسمَّى بـ«حركة الإصلاح الديني»^(١)،

(١) ينبغي التَّحَفُّظُ من مثل هذه الإطلاقات؛ لما قد تنطوي عليه من أفكار خبيثة؛ فالدين كما عرفه العلماء «وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة لما فيه صلاح دنياهم، وسعادة آخرتهم»، وهذا التعريف مأخوذ من قوله - تعالى -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، وحيث كان الأمر كذلك، فلا يمكن لبشر أن يتناول الدين بإصلاح أو تهذيب؛ لأن ما وُضَّحه الله وأكمّله لا يُتصور أن يُتناول بإصلاح، إلا أن يُفَصِّدَ بذلك الإصلاح تجديدُ الدين بإحياء السنن والشرائع، وإماتة البدع والحوادث، والاجتهاد الصادر من أهله المحصلين شروطه، والله - تعالى - أعلم. يقول الشيخ علي بن بخيت الزهراني في كتابه «الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين»، ما مختصره:

«إن كلمة الإصلاح كلمة مَطَّاطَةٌ اسْتُخْدِمَتْ بكثرة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين من قِبَل فئات كثيرة؛ لذا كان لا بُدَّ من تحديد معالم هذا الإصلاح، ولا يكفي أن تكون الغاية هي الإصلاح؛ بمعنى أن كل من نادى بإصلاح الأوضاع يكون مصلحاً؛ فكل فئة، وكل أصحاب فكر وعقيدة - يدعون الإصلاح، حتى المنافقون: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) آلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (١٧)، [البقرة: ١١، ١٢].

والتفرييون؛ من أمثال السلطان «محمود الثاني»، و«محمد علي باشا»، هَدَفُوا من إجراء سياساتهم وتنظيماتهم إلى الإصلاح، ولكن أي إصلاح؟ إصلاح على الطريقة الغربية يرمي في غايته إلى استبدال القوانين الغربية بالشريعة الإسلامية.

و«جمال الدين الأفغاني» و«محمد عبده» هدفا إلى الإصلاح، واغْتَبَرَا مُصْلِحَيْنِ عَظِيمَيْنِ، ولكنه إصلاح على حساب المعتقدات الدينية، ولصالح الاستعمار والغرب.

والقوميون العرب، من نصارى وغيرهم، كانوا يسعون إلى الإصلاح حسب منهجهم، وقاوموا الترك، وحاربوهم لأجل ذلك.

فلا بد من تحديد مفهوم الإصلاح الذي هدفت إليه جميع الحركات الإصلاحية، واعتبرته غاية لها. فالإصلاح مصطلح قرآني؛ قال - تعالى - على لسان نبيه شعيب - عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، [هود: ٨٨]، ومعناه: الإصلاح العام للحياة والمجتمع الذي يعود صلاحه بالخير على كل فرد وكل جماعة فيه، وهو إصلاح على منهج الأنبياء، يُعْرَفُ أن نجاحه متوقف على توفيق الله - عَزَّ وَجَلَّ -، والتوكل عليه، وفوق ذلك الرجوع إلى الله عند السير في خطواته، والعمل من أجل تحقيقه.

وتعمل لإحياء المفاهيم الإسلامية في نفوس المسلمين، ولكنهم في سبيل ذلك عمدوا إلى إنكار كثير من المغيبيات التي وردت بها النصوص الصريحة المتواترة، الأمر الذي يجعل ثبوتها ليس محل جدال أو ريبة، ولا سند لهم في هذا الإنكار سوى الجموح الفكري، والغرور العقلي، وقد راجت بتأثيرهم تلك النزعة الفلسفية الاعتزالية التي تقوم على تحكيم العقل في أخبار الكتاب والسنة، وعمت فتنها حتى تأثر بها بعض الأغرار ممن تستهويهم زخارف القول، وتغريهم لوامع الأسماء والألقاب والمناصب، ومن هنا لزم أن يوضع الحق في نصابه؛ تنبيهًا لأولئك الشاردين عن منهج الرشd أن تلك الأمور التي يمارون فيها ثابتة ثبوتًا قطعيًا، بأدلة لا تقبل الجدل ولا المكابرة، وأن من يحاول ردها، أو يسوِّغ الطعن فيها، فهو مُحَاطِرٌ بدينه، وهو - في الوقت نفسه - قد فتح بابًا للطعن فيما هو أقلُّ منها ثبوتًا من قضايا الدين الأخرى، وبذلك نكون أمام مَوْجَةٍ من الإنكار والتكذيب لا أول لها ولا آخر، وتصبح قضايا العقيدة كلها عرضة لتلاعب الأهواء وتنازع الآراء^(١).

وهذه محاولة لبيان صحة الاعتقاد في ظهور المهدي المنتظر، الذي أخبر بظهوره نبيُّ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، نقدُّمها لتكون تبصرة لإخواننا، ومعدرة إلى الله - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

= فلا بد إذن أن يكون الإصلاح على منهج الأنبياء، وبالتحديد على منهج الرسول ﷺ، الذي قام بأعظم إصلاح عرفته البشرية في تاريخها الطويل، وجنى ثماره المسلمون ردحًا من الزمن تقدِّمًا وقوة وحضارة، وما واجب أي حركة إصلاحية، أو مصلح ديني إلا الرجوع إلى ذلك الإصلاح العظيم، ومحاولة إحيائه من جديد..

ومن هنا نقول إن الإصلاح: ما استهدف الرجوع بالأمة إلى ما كان عليه الرسول ﷺ والقرون المفصلة، في العقيدة، والعبادة، والسلوك، والمعاملة بالوسائل المشروعة، وباختصار شديد ما كان على المنهج السلفي، وأي عدول عن ذلك المنهج فلا يؤدي إلى إصلاح حقيقي يرضي الله - عَزَّ وَجَلَّ -، وتتحقق من خلاله مصلح البلاد والعباد. اهـ. (٢٧٣/١ - ٢٧٤).

(١) انظر: «فصل المقال في رفع عيسى - عليه السلام - حيًا، وفي نزوله وقتله الدجال»، للدكتور محمد خليل هراس - رحمه الله -، ص (٤-٣).

أَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَنْفَعَ بِهَا حِزْبَ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ، وَأَنْ يَقْمَعَ بِهَا أَهْلَ الزَّيْغِ
وَالْبَهْتَانِ، إِنَّهُ كَرِيمٌ مَنَّانٌ، وَقَدْ قَدَّمْتُ بَيْنَ يَدَيْهَا هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ؛ لِمُسَيِّسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي
دِينِ الْمُسْلِمِ عَامَةً، وَفِيمَا نَحْنُ بِصُدْدِهِ خَاصَةً، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المؤلف

الإسكندرية في الاثنين

الواحد والعشرين من شهر الله المحرم ١٤٠٠هـ

الموافق العاشر من ديسمبر ١٩٧٩م

تنبيهات عامة

الأول: اعلم - رحمك الله - أن الملة المحمدية تنقسم إلى اعتقادات وعمليات.
فالاعتقادات هي علم التوحيد، والصفات، وأصول الدين، وعمل القلب فيها التصديق، وتُسَمَّى: «أصلية».
أما العمليات فهي ما تعلق بكيفية العمل من الشرائع والأحكام، وتُسَمَّى «فرعية».
وعلم التوحيد هو: «العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية»؛ وعليه، فمسائل الاعتقاد هي صلب الإسلام وأصله الأصيل، وبها يمتاز المؤمن من الكافر، وأصحاب الجنة من أصحاب الجحيم؛ إذا علمت هذا، فلا تغتر بقول من خالف أهل السنة والجماعة في عقائدهم، وشذ عن إجماعهم، مدَّعيًا أن هذه مسائل نظرية لا يترتب عليها عمل، ولا تهم المسلم في قليل أو كثير^(١).

الثاني: إن المسائل العلمية الخبرية ممَّا ابتلى الله - تبارك وتعالى - به عباده؛ ليمتحن إيمانهم، ويميز الخبيث من الطيب، والمصدق من المكذب، فإن قيل «بل لا تدخلوا هذه المداخل؛ فإن صحابة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - لم يدخلوا في شيء من هذه الأمور، وقد يسعكم ما وسعهم».

فالجواب: نعم، كان يسعنا ما وسعهم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، ما لم نُبْتَلْ بمن يثير الشبهات، ويُشكك العوامَّ في دينهم، ومثَّلنا معكم كمثِّل رجل في نهر عظيم كثير الماء، كاد أن يغرق من قِبَل جهله بالمخاضة^(٢)، فيقول له آخر: «اثبت مكانك، ولا تطلبن المخاضة»، وَيَسْعُنَا ما وسعهم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، لكن ليس بحضرتنا مثل الذي كان بحضرتهم، وقد اثْبُلِينَا بمن يطعن علينا، فلا يسعنا أن لا نعلم من المخطئ منا والمصيب، مع أن الرجل إذا كفَّ لسانه عن الكلام فيما اختلف الناس فيه - وقد سمع

(١) انظر ص(١٦٣)، وانظر «معجم المناهي اللفظية»، ص(٤٩).

(٢) المخاضة من النهر الكبير: المخاض، وهو الموضع القليل الماء الذي يعبر فيه الناس النهر مشاةً وركبًا.

«المعجم الوسيط» (٢٧١/١).

ذلك - لم يُطَقْ أن يكف قلبه؛ لأنه لا بد للقلب من أن يكره أحد الأمرين، أو الأمرين جميعًا، أما أن يحبهما جميعًا - وهما مختلفان -، فهذا ما لا يكون، وإذا مال القلب إلى الجور أحبَّ أهله، وإذا أحبَّ القوم كان منهم؛ وإذا مال القلب إلى الحق وأهله، كان لهم وليًا؛ وذلك لأن تحقيق الأعمال لا يكون إلا من قِبَل القلب^(١).

الثالث: تنازع السلف في كثير من مسائل الأحكام، ولم يتنازعوا - بحمد الله - في أصول التوحيد؛ بل أثبتوها، وصدّقوا بها، بغير تأويل ولا تبديل، ولا تكذيب، فسُئِلُوا أهل السنة والجماعة؛ خلافاً لأهل البدع والافتراق؛ ذلك أن الخلاف في الفروع دائر بين الخطأ والصواب، وصاحبه المجتهد دائر بين الأجر مع العذر، وبين الأجرين مع الشكر؛ أما الخلاف في أصول الدين فدائر بين الحق والضلال، وصاحبه دائر بين الكفر والإيمان، وبين الهلاك والنجاة، ولا سبيل إليها إلا باتباع مذهب السلف؛ والمراد بمذهب السلف في العقائد ما كان عليه الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم -، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين ممن شهدت لهم الأمة الوسط بالإمامة، وعُرف عِظَم شأنهم في الدين، وتلقى الناس كلامهم خَلْفَ عن سلف، دون من رُمي ببدعة، أو اسْتُهْرِ بقلب غير مَرَضِيٍّ؛ مثل الخوارج، والشيعية، والقدرية، والمرجئة.

الرابع: ومنشأ فساد الأمم والأديان إنما هو تقديم الرأي على الوحي، والهوى على الشرع، والعقل على النقل، وما استحكمت في أمة إلا تم خرابها، وأصل ضلال الفرق أنهم يبتدعون أصولاً توافق أهواءهم، ثم يقدمونها على النصوص الصريحة، فيتحكمون بها في الأدلة النقلية، وقد أُمِرُوا أن يتحاكموا إليها، أما الأحاديث فيكذبونها، وأما الآيات فيؤوّلونها، ويحرفونها عن مواضعها.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»، في شرحه لحديث حذيفة رضي الله عنه «تَلَزَمَ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»: «ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلاً خلاف الكتاب والسنة،

(١) انظر: «العالم والمتعلم» المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان، ص (٣٥-٣٤).

وجعلهما فرعاً لذلك الأصل الذي ابتدعه، وفيه وجوب رد الباطل، وكُلُّ ما خالف الهدى النبوي، ولو قاله من قاله، من رفيع أو ضيع^(١). اهـ.

الخامس: من لم يُسَلِّمْ للمنقول، وقابله بالرد المعقول، فهو ضالٌّ مخبول، قال الطحاوي - رحمه الله -: «ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّمَ لله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولرسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَرَدَّ علم ما اشتبه عليه إلى عَالِيهِ»، وهذا هو ما سلكه السلف الصالح - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دين الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولم يتلقَ ذلك من الكتاب والسنة، فهو ماثوم، وإن أصاب الحق؛ ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور، وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره، وقال الطحاوي - أيضاً -: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حُظِر عنه عِلْمُهُ، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجه مَرَامُهُ عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»^(٢). اهـ.

وقال العلامة محمد حبيب الله الشنقيطي - رحمه الله -:

«هذه السمعيات التي صحت الأحاديث فيها ليس للمسلم السليم العقيدة إلا تصديقها، دون تزلزل في العقيدة؛ إذ لا مجال للعقل، عند أهل السنة، إلا بقدر ما ثبت من النقل، كما أشار إليه ابن عاصم في «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» بقوله: «إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ»^(٣). اهـ.

السادس: والفرقة الناجية هي التي تتبّع مذهب السلف، وهي باقية إلى قيام الساعة؛ لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وقد سُئِلَ عن صفتها، فقال: «هِيَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٤)، وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي

(١) «فتح الباري»، (٣٧/١٣).

(٢) «شرح الطحاوية»، ص (١٤٠)، (١٥٥).

(٣) «فتح المنعم»، (١٧٤/٢).

(٤) عُنْزُ حديث رواه الترمذي، (٢٦٤١)، وقال: «حديث مُفَسَّرٌ غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»؛ والحاكم (١٢٨/١-١٢٩)؛ والآجُزِّي في «الشریعة»، ص (١٥)، وفي سنده =

ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(١)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الْحَقُّ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ»، قال نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ: «يعني إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك؛ فإنك أنت الجماعة حينئذ»^(٢)، وعن سفيان الثوري قال: «لو أن فقيهاً على رأس جبل، لكان هو الجماعة»^(٣).

والفرقة الناجية في هذه الأزمان ليست هي «السواد الأعظم»؛ لأن كثرة العدد لا تأثير لها في ميزان الحق؛ قال - تَعَالَى -: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال - تَعَالَى -: ﴿وَإِنْ تُطِيعْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً: اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»^(٤).

ولا تقتصر الفرقة الناجية على الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وإن كانوا خير أمة أخرجت للناس، وهم الأسوة لمن بعدهم، وهم أفضل القرون، وهم الفرقة الناجية في عصرهم، أما بعدهم، فهي موجودة في طائفة غيرهم؛ لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٥).

وقد رَجَّحَ كثير من الأئمة تعريف الفرقة الناجية بأنهم «أهل الحديث، وأصحاب

= «عبدالرحمن بن زياد»، وهو ضعيف، انظر: «تهذيب التهذيب»، (١٧٣/٦)؛ وانظر - أيضاً -: «السلسلة الصحيحة»، (٢٠٣).

(١) حديث صحيح مستفيض عن جماعة من الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، رواه الإمام أحمد، والشيخان من طريق معاوية، والمغيرة بن شعبة، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، وأبو داود، والحاكم من طريق ثوبان، ومسلم من طريق عقبة بن نافع، وعن أبي أمامة في «المسند»، وفيه وفي أبي داود والحاكم من طريق عمران بن حصين، وفي المستدرک - أيضاً - من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، لأبي شامة ص(٢٢)، وعزاه إلى البيهقي في «المدخل»، وانظر: «شرح أصول الاعتقاد»، للالكائي (١٠٩/١).

(٣) «شرح السنة»، (٢٧٩/١).

(٤) رواه بنحوه ابن ماجه (٣٩٩٣)؛ وابن أبي عاصم في «السنة»، (٣٢/١)، وانظر: «السلسلة

الصحيحة»، (٢٠٣)، (١٤٩٢).

(٥) تقدم آنفاً.

الأثر»؛ وما ذاك إلا لأنهم أقرب الناس إلى تحقيق ما كان عليه السلف، وأتبعهم لهم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

«قال عبد الله بن المبارك في حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ»: «هم عندي أصحاب الحديث»، وقال علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»، وقال أحمد بن حنبل: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم»، وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في نفس الحديث: «يعني أصحاب الحديث»، وقال أحمد بن سنان: «هم أهل العلم وأصحاب الأثر»^(١).

وقال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني - رحمه الله -:

«لما سُئِلَ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن الفرقة الناجية قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢)، فلا بد من تَعَرُّفٍ ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه، وليس طريق معرفته إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك، وقد قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تُتَارَعُوا الْأُمَرَاءَ أَهْلَهُ»^(٣).

فكما يُزَجَّعُ في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوةً في هذه الأمة إلى أهل الفقه، ويُزَجَّعُ في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه إلى أهل الرواية والنقل؛ لأنهم عُتُوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه، والفحص عنه ونقله، ولولا هم لاندرس علم سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ولم يقف أحد على هديه

(١) انظر: «شرف أصحاب الحديث»، للخطيب البغدادي، ص (٢٥/٢٧).

(٢) تقدم ص (١٩).

(٣) أصل الحديث رواه البخاري (١٣/١٦٧)، في الأحكام، باب كيف يُبَايِعُ الإمام الناس؛ ومسلم، (١٧٠٩) في الإمارة؛ والموطأ (٢/٤٤٥)؛ والنسائي (٧/١٣٧-١٣٨)؛ وابن ماجه، (٢٨٦٦)، من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَعَلَى الْأَنْتَارِغِ الْأُمَرَاءَ أَهْلَهُ... الحديث.